

Distr.: General
13 July 2004
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد لوديل (أوروغواي)

المحتويات

البند ٨٥ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من
جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing
Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-56543 (A)



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥.

البند ٨٥ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

١ - السيد هاراغوتشي (اليابان): قال إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام اتخذت، خلال تاريخها الذي يزيد عن ٥٠ سنة، أشكالاً متعددة تتراوح من الشكل التقليدي إلى الشكل المتعدد الوظائف، مما أثبت الطريقة المرنة التي تم بها وزعها على أساس ظروف كل حالة بعينها. وذكر أن من الضروري مواصلة التأكيد على المرونة حتى يمكن الاستمرار في دراسة الأساليب التي يمكن أن يتم بها تحسين عمليات حفظ السلام.

٢ - وذكر أن تعزيز السلام وبناءه هما من أعمدة السياسة الدبلوماسية لليابان. وأضاف أن اليابان تشارك لهذا مشاركة نشطة في عمليات حفظ السلام وغيرها من الأنشطة الدولية المشتركة. وذكر أن اليابان قامت بالاشتراك مع إدارة عمليات حفظ السلام بتنظيم حلقة دراسية عن التعاون بين المدنيين والعسكريين في عمليات حفظ السلام وهي مسألة من المسائل الرئيسية في عمليات حفظ السلام المتعددة الوظائف. وأعرب عن أمله في أن يستفاد فيما يتم مستقبلاً من أنشطة حفظ السلام من نتائج الحلقة الدراسية ومن الخبرة المكتسبة والدروس التي تم تعلمها من العمليات الماضية.

٣ - وفيما يتعلق بالأخذ بنهج قوي في عمليات حفظ السلام، قال إن وفده يوافق على أن المبدأ الأساسي في هذه الحالات هو رضا البلدان المضيقة ورضا شعوبها، على اعتبار أن ذلك هو مفتاح النجاح في هذه العمليات والسبيل إلى تعزيز السلام. وذكر، فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، أن المبادرات الإقليمية يمكن أن تكون فعالة جداً؛ وأضاف أن

وفده يرحب بأنشطة اللجنة الاقتصادية لدول غربي آسيا وأنشطة الاتحاد الأفريقي في أفريقيا الغربية وأفريقيا الوسطى ويؤيد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي تشدد على السلام والأمن كشرطين للتنمية. وأضاف أنه إذا كان من المهم جدا القيام بعمليات حفظ السلام بطريقة مرنة، وفقاً للظروف الخاصة لكل منطقة ولكل بلد، فإن من الأمور الحاسمة أيضاً ألا تتحمل الدول الأعضاء أعباء ثقيلة في الميزانية بسبب هذه العمليات، وأن تبذل عناية خاصة، ولدى إعداد القرارات المتعلقة بميزانيات عمليات حفظ السلام الجديدة، لضمان الشفافية، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان المقدمة لمساهمات مالية كبيرة. وذكر أن وفده يود أيضاً أن يشدد على أهمية زيادة فعالية التكاليف فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام.

٤ - وقال إنه بالنظر إلى الأهمية الكبيرة لضمان أمن وسلامة الأفراد الذين يشاركون في عمليات حفظ السلام فإن وفده سوف يتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام ومع منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة في مسائل الأمن ويساهم في إنشاء آليات الأمن التي تستفيد منها جميع الدول الأعضاء.

٥ - وأخيراً، وفيما يتعلق باختيار الموظفين في إدارة عمليات حفظ السلام، شدد على ضرورة الاستمرار في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١٨/٥٧ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ الذي تم الإعراب فيه عن القلق لعدم التوازن في التمثيل الجغرافي للدول الأعضاء في موظفي إدارة عمليات حفظ السلام وحث الأمين العام على إدخال تدابير فورية لتمثيل الدول الأعضاء غير المثلة وزيادة تمثيل الدول الناقصة التمثيل فيما يتم مستقبلاً من التعيينات وتقديم تقرير عن المعايير المستخدمة في التوظيف في جميع وظائف حساب الدعم.

بقوات متعددة الجنسيات تقودها تحالفات الراغبين أو المنظمات الإقليمية. وذكر أنه ينبغي وضع آليات تكميلية جديدة لتنسيق أنشطة هذه القوات مع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

٩ - وذكر أنه نظرا للدور الحيوي الذي تقوم به المنظمات الإقليمية في حفظ السلام يود وفده أن يؤكد أهمية تعزيز القدرات الأفريقية على حفظ السلام بغرض الحفاظ على السلام والأمن الإقليميين. وذكر أيضا أنه يسلم بالحاجة إلى تعزيز التنسيق وتقسيم العمل في مجال حفظ السلام بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

١٠ - وقال إن التدريب الجيد والمعدات المناسبة والانضباط التام أمور حيوية لنجاح أية عملية من عمليات حفظ السلام. وأضاف في هذا الصدد أن وفده يود أن يشدد على ضرورة إسهام البلدان المتقدمة النمو بكتائب جيدة التدريب وحسنة التجهيز. ورحب بالجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام من أجل تعزيز مخزون الاحتياطي الاستراتيجي في برينديزي. وقال أيضا إنه يود أن يشدد على ضرورة تدريب حفظة السلام قبل وزعهم في مجالات مثل مدونة قواعد السلوك ومسؤوليات حفظة السلام وزيادة وعيهم بظروف المجتمعات المحلية.

١١ - وقال إن وفده يؤيد قيام إدارة عمليات حفظ السلام، في تعاون مع الدول الأعضاء، بوضع معايير عالمية للتدريب. وأشار مع الارتياح إلى التحسن الهام في التفاعل بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، وقال إنه يتطلع إلى مزيد من التحسينات في تدفق المعلومات وإلى تعزيز التعاون.

١٢ - وذكر أن وفده يرى ضرورة التشاور مع الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في مجلس الأمن ولكنها تتحمل نصيبا كبيرا من نفقات حفظ السلام عند مناقشة المقترحات

٦ - السيد كيم سام - هون (جمهورية كوريا): قال إن وفده يعلق أهمية قصوى على عمليات حفظ السلام. وذكر أن الأداء في هذه العمليات هو مقياس هام تستخدمه البلدان والشعوب في الحكم على أهمية الأمم المتحدة ومصادقيتها. وذكر أن جمهورية كوريا تشارك بانتظام في عمليات حفظ السلام. وأضاف أنه يلاحظ، من خلال جهود الأمانة العامة لتعزيز القدرة العامة لعمليات حفظ السلام لتحسين إدارتها ومن خلال الخبرة التي اكتسبتها، أن إدارة عمليات حفظ السلام هي الآن مزودة على وجه أفضل بما يلزمها للقيام بعمليات معقدة ومتعددة الأبعاد لحفظ السلام.

٧ - وذكر أن وفده يود أن يتناول بعض المسائل الهامة المتعلقة بالإصلاح في عمليات حفظ السلام. وقال إن هذه العمليات تتميز بتعقدها وتعدد أبعادها لأن الغرض منها ليس مجرد منع العنف وأعمال القتال بل أيضا ضمان السلام الدائم. وأضاف أن بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع قد أصبح لهذا السبب جزءا لا يتجزأ من ولايات حفظ السلام. على أنه أضاف أنه إزاء زيادة التخطيط واتساع النطاق في الأهداف والمهام المحددة في الولايات الصادرة عن مجلس الأمن أصبح من الضروري أن تكون هذه الولايات واقعية ومناسبة للظروف الخاصة ومدعومة بما يكفي من القدرات والموارد. وأضاف أن حفظ السلام الشامل لا يتطلب الموارد الضخمة فحسب ولكنه يتطلب أيضا مشاركة الجهات المختلفة في الميدان، ومن هنا تصبح أهمية التعاون الوثيق والتنسيق فيما بين هذه الجهات أمرا لا سبيل إلى المبالغة فيه.

٨ - وذكر أن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة لا ينبغي إرسالهم إلا إلى مناطق الصراع التي يمكن أن يكون لوجودهم فيها أثره. وأضاف أنه يلزم وضع معايير يقاس بها التقدم في عمليات حفظ السلام، ووضع استراتيجيات للخروج كجزء من التخطيط للبعثات الجديدة، كما يلزم، في الحالات التي تتطلب استجابات سريعة وقوية، الاستعانة

الفجوة المتعلقة بالموارد بوسائل منها استخدام المخزون الاحتياطي الاستراتيجي.

١٨ - وقال إنه على الرغم من الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لحفظ السلام في دول البلقان وفي سيراليون، على سبيل المثال، فإنه يتعين العمل باستمرار على تحسين عمليات حفظ السلام، وخاصة بمراعاة التوصيات والمبادئ الواردة في تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات حفظ السلام. وأضاف أنه ينبغي للبلدان المساهمة بقوات أن تحتل مكان الصدارة في جميع أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة.

١٩ - وقال إنه ينبغي ألا تغيب عن البال مشاكل الفقر والمرض والتمييز عند القيام بعمليات حفظ السلام في مناطق الصراع، كما يتعين الأخذ بنهج شامل لضمان الانتقال بسلاسة من حفظ السلام إلى البناء والتنمية. وكرر في النهاية التزام نيبال بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

٢٠ - السيدة رافي (باكستان): قالت إن حفظ السلام أداة ضرورية للحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وذكرت أن عمليات وقف إطلاق النار ضرورية في أية عملية من عمليات حفظ السلام، ولكن من الصعب في كثير من الأحيان ضمان الامتثال للاتفاقات ذات الصلة بدون وجود عسكري قوي وقادر على أرض الواقع، وبدون وجود قواعد صارمة تطبق باتساق طوال مدة البعثة.

٢١ - وشددت على أن ولاية مجلس الأمن فيما يتعلق بالقيام بعمليات حفظ السلام يجب أن تكون واضحة وواقعية وقابلة للتحقيق. وأضافت أن من غير المقبول سحب أية بعثة من بعثات حفظ السلام قبل الموعد المناسب، أي قبل استكمال المهام التي عهد بها إليها، بغض النظر عن أية اعتبارات سياسية أو مالية.

الخاصة بأية زيادات في الميزانية. وأعرب في النهاية عن عميق تقديره للعمل الذي يقوم به حفظة السلام وحيا ذكرى من ضحوا بحياتهم أثناء الخدمة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

١٣ - السيد شارما (نيبال): قال إنه وفده يود أن ينضم إلى البيان الذي قدمه ممثل جنوب أفريقيا نيابة عن حركة عدم الانحياز. وأشار مع الارتياح إلى التقدم الذي تحقق في مجالات الأولوية الستة وشدد على ضرورة القيام بجهود منسقة ومتسقة من أجل المضي إلى الأمام.

١٤ - وقال إن نيبال ملتزمة بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين وأنها أسهمت في كثير من الحالات وستظل تسهم بالقوات والأخصائيين اللازمين للعمل في المناطق الساخنة بمختلف أنحاء العالم.

١٥ - وأضاف أن ثمة حاجة ملحة لاستعراض التدابير الخاصة بأمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجالات الإنسانية، وخاصة بعد الهجوم الإرهابي الذي وقع في بغداد، الذي أدانته وفده بقوة، وكذلك في سياق تنفيذ مفهوم الحفاظ القوي على السلام.

١٦ - وقال إنه مع تزايد الخبرات المكتسبة من مواجهة الصراعات في أنحاء مختلفة من العالم، أخذ حفظ السلام نفسه يصبح عملية معقدة ومتعددة الجوانب تتطلب القيام بعمليات ذات مواصفات محددة. وأضاف أنه لضمان النجاح في المدى الطويل تتعين المساهمة بالمدنيين القادرين وبقوات الشرطة المدنية القادرة والمساهمة كذلك بعنصر عسكري قوي.

١٧ - وقال إن الإسراع بتسديد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات مسألة ملحة للغاية، لأن التأخير في السداد مع انعدام القدرة على الاكتفاء الذاتي يحدان بشكل خطير من قدرة أقل البلدان نمواً، وبينها نيبال، على المشاركة في حفظ السلام. وأضاف أنه ينبغي مساعدة هذه الدول الأعضاء على سد

٢٥ - وقالت إنها تود أيضا أن تتناول مسألة الإرادة السياسية. وذكرت أن عمليات حفظ السلام ينبغي تقييمها على أساس العائد المتوقع مما يستثمر فيها من وقت وموارد. وأضافت أنه يتعين أن تكون أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة على مستوى جدية الخطر الذي يتعرض له السلام والأمن الدوليان.

٢٦ - وقالت إن التمكين للمرأة شرط لإعادة بناء أي مجتمع بعد ظروف الصراع. وطالبت بأن توجه عناية خاصة، عند التخطيط لأي عملية من عمليات حفظ السلام وعند تنفيذها، إلى احتياجات المرأة والطفل وإلى إشراك المرأة في هذه العمليات.

٢٧ - وقالت إن باكستان كانت هي البلد المضيف بالنسبة لعملية من أقدم عمليات حفظ السلام، وهي فريق المراقبين العسكريين للأمم المتحدة في الهند وباكستان. وذكرت في هذا الصدد أنها على ثقة من أن المنظمة ستنظر بكل الشمول والجدية في المقترحات التي قدمها الرئيس مشرف مؤخرا إلى الجمعية العامة بشأن إنشاء فريق مراقبة موسع على غرار فريق المراقبين العسكريين للأمم المتحدة في الهند وباكستان ليقوم بتعزيز السلام وتعزيز بناء الثقة في كشمير. وقالت إن التوصل إلى حل عادل للتراع في كشمير يستند إلى قرارات مجلس الأمن سوف يثبت جدية التزام الأمم المتحدة بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

٢٨ - السيد شودري (بنغلاديش): قال إنه ينضم إلى البيان الذي قدمه ممثل جنوب أفريقيا نيابة عن حركة عدم الانحياز. وذكر أن عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة قد اتسعت منذ العملية الميدانية الأولى لها في عام ١٩٤٨ اتساعا هائلا وأخذت تصبح على نحو متزايد عمليات معقدة ومتعددة الأبعاد. وأضاف أنه لم يعد لأي

٢٢ - وقالت إن وفدها يسلم بالدور الهام الذي تقوم به القوات المتعددة الجنسية تحت قيادة الدول أو المنظمات الرئيسية، ولكنه يرى أن نقل المهام من هذه القوات إلى بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يقتضي أن يتم في مرحلة لاحقة إدماج الكتائب التي تم وزعها في القوات المتعددة الجنسية في هيكل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأضاف أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم، ربما من خلال إنشاء صندوق استثماري، بتشجيع مشاركة الكتائب التابعة للبلدان التي لا تستطيع أن تقوم وحدها بوزع القوات اللازمة للمشاركة في القوات المتعددة الجنسية ولكنها على استعداد للقيام بذلك بشرط اشتراكها أيضا في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

٢٣ - وذكرت أن حفظ السلام قد أخذ، في كثير من أنحاء العالم، يصبح أوسع نطاقا وأكثر تعقيدا. وقالت إنه بالإضافة إلى الجوانب العسكرية لحفظ السلام، على أهميتها الحاسمة، توجد مجموعة كاملة من المهام الأخرى التي يلزم التصدي لها، ومنها تيسير تقديم المساعدة الإنسانية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ودعم سيادة القانون، والمساعدة الانتخابية، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان، وتوفير الظروف اللازمة لإعادة البناء الاقتصادي. وأضافت أن للشرطة المدنية والخبراء المدنيين أيضا دورا حاسما في هذه الأنشطة.

٢٤ - وقالت إن نجاح أي برنامج لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يتوقف على تصميم البرنامج وتمويله، ويتوقف قبل كل شيء على شعور السكان المحليين بأنه برنامجهم. وذكرت أنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أيضا الثقافة المحلية والممارسات الدينية والعادات. وقالت إنه يتعين على المجتمع الدولي ألا يكرر الخطأ الذي وقع في ليبيريا حيث كان كل ما قدمته عملية حفظ السلام هو تهدئة الحالة في البلاد مؤقتا قبل أن تسوء من جديد.

للأمم المتحدة وحفظة السلام الإقليميين، وتعزيز القدرة الأفريقية على حفظ السلام، وتمويل عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال البحث والتطوير.

٣١ - وقال إن بنغلاديش توجه عناية كبيرة لمسألة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وذكر أن الهجمات المأساوية التي وقعت بالقنابل في بغداد في آب/أغسطس ٢٠٠٣ والقتل الوحشي لاثنتين من حفظة السلام التابعين لبعثة منظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في عام ٢٠٠٣، قد جعلت هذه المسألة أكثر إلحاحا. وأضاف أن بنغلاديش ترحب باعتماد قرار مجلس الأمن ١٥٠٢ (٢٠٠٣) وبالتركيز مجددا على تعميم وتعزيز اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين لعام ١٩٩٤.

٣٢ - وذكر أن ثمة حاجة متزايدة إلى عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد. وتكلم في هذا الصدد عن الحاجة الماسة إلى استراتيجية شاملة للتصدي لمهام مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والقيام بإصلاحات في قطاع الأمن، وإعادة سيادة القانون، وإعادة البناء الاقتصادي، كما أن الحاجة ماسة إلى نشر دليل حفظ السلام المتعدد الأبعاد، والدليل الميداني لتعميم المنظور الجنساني، وورقة عن سياسة الاختبار للكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بالنسبة لحفظة السلام.

٣٣ - ورحب بتعزيز وحدة أفضل الممارسات. وقال إن بنغلاديشن التي ترأس حاليا لجنة الإعلام، تعتزم تنسيق التعاون بين هذه الوحدة وإدارة شؤون الإعلام في نشر المعلومات المتعلقة بمختلف جوانب عمليات حفظ السلام المعقدة.

نموذج لحفظ السلام "صالح لجميع الظروف" أن يضمن استمرار النجاح.

٢٩ - وقال إن عمليات وقف إطلاق النار ما زالت لها أهميتها الأساسية بالنسبة لأية عملية من عمليات السلام. وذكر أن فرض حالات وقف إطلاق النار يتطلب وجود قوات حفظ السلام وجودا يتسم بالسرعة والمصداقية وحسن التجهيز في مسرح العمليات في اللحظات الحرجة الأولى لبداية أية بعثة. وأضاف أن التجربة قد أثبتت أنه عندما تدعم حفظة السلام قواعد للاشتباك صارمة وموحدة وولاية واضحة محددة فإنهم يكونون أكثر قدرة على التصدي لمحاولات انتهاك وقف إطلاق النار. وقد أثبتت فعالية هذا النهج تجربة استخدام قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة ومدربة تدريباً جيداً وذات ولاية واضحة لكي تحل محل القوة المتعددة الجنسيات التي تم وزعها على وجه السرعة إلى بونيا بجمهورية الكونغو الديمقراطية وللحلول محل قوة إقليمية في ليبيريا.

٣٠ - وأضاف أنه يتعين على جميع الدول أن تسهم في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام. وذكر أن الوزع السريع لقوة فعالة وحسنة التجهيز من الاتحاد الأوروبي وتحت قيادة فرنسا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية يمكن اعتباره مثالا ممتازا لاستراتيجية تحقيق الاستقرار السريع. وقال إنه عندما يكون الانتقال التدريجي السلس إلى سلطة الأمم المتحدة مرغوبا فإن الأسلوب الذي استخدم في تيمور - ليشتي، حيث احتفظت قوة استرالية أساسية بوجود لها تحت قيادة جديدة، يمكن أن يستخدم كمثال. وأضاف أنه إذا ما اتخذ التعاون الذي تم مؤخرا بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة كنموذج فإنه قد يصبح بوسع البلدان أن تسهم إسهامات أكبر في عدد من المجالات، مثل المساعدة في تجديد المخزون الاحتياطي الاستراتيجي في برينديزي، والمشاركة في التدريب المتعدد الأبعاد لحفظة السلام التابعين

دائمة في أي مكان. وأضاف أنه ينبغي لهذا أن تكون لكل عملية من عمليات حفظ السلام "استراتيجية دخول" جيدة التخطيط و "استراتيجية خروج" محددة بوضوح.

٣٧ - وقال إنه قدمت اقتراحات قيمة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/57/767). وذكر أنه حدث في مناسبات عديدة أن كان عدد من البلدان المساهمة بقوات عاجزا، بعد اعتماد الولاية، عن العمل في الوقت المناسب بسبب الإطار الزمني المحدد للوزع السريع وهو ٣٠ يوما أو ٩٠ يوما بالنسبة للعمليات المعقدة. وتكلم مرة أخرى عن الحاجة إلى التعاون بين من يقومون بتخطيط عمليات حفظ السلام والإذن بها وإدارتها من ناحية ومن يقومون بتنفيذها من ناحية أخرى. وأضاف أنه ينبغي لمجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات أن تجري مشاورات موضوعية وحقيقية في جميع مجالات التعاون بينها.

٣٨ - وذكر أن تايلند، بوصفها بلدا من البلدان المساهمة بقوات، يقلقها إلى حد بعيد استمرار الحوادث والمهجمات وسائر أعمال العنف الموجهة ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وأضاف أن بلده يبحث على وضع مجموعة واضحة من المبادئ التوجيهية للوقاية والحماية بالنسبة للمدنيين والعسكريين على السواء كمسألة ينبغي أن تتم على وجه السرعة. وقال إن وفده يرحب بما قامت به إدارة عمليات حفظ السلام مؤخرا من التركيز على توفير مراكز التدريب الوطنية والإقليمية ويؤيد كل التأييد ترتيبات التدريب الثنائية والإقليمية بين الدول الأعضاء.

٣٩ - وذكر أن تردد بعض البلدان النامية في الإسهام بالقوات والمدنيين له على الأرجح علاقة بالتأخير في عمليات السداد. وقال إن وفده يبحث جميع الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها المقررة كاملة وفي مواعيدها وبدون شروط. وأعرب عن أمله في أن تتخذ تدابير عملية للإسراع

٣٤ - وأشار إلى التقدم الملحوظ الذي تحقق في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الوزع السريع فقال إن بلدانا كثيرة من البلدان المساهمة بقوات قد التزمت بالفعل بمستويات عالية من قدرة الوزع السريع في نظام الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة بالنسبة للعسكريين والمدنيين. وأضاف أن إدارة عمليات حفظ السلام قد جاء دورها لتقابل هذا الالتزام بما يتناسب معه من التخطيط السريع وتوفير قدرات النقل البحري/الجوي الاستراتيجية. وشجع الأمانة العامة على أن تواصل ممارساتها الطيبة في استخدام فرق العمل المتكاملة التابعة للبعثة في العمليات المتعددة الأبعاد.

٣٥ - وقال إنه لا سبيل إلى المبالغة في أهمية تدريب حفظة السلام. وذكر أن بنغلاديش حريصة على الإسهام في مشروعات وحدات التدريب الأساسية. وأضاف أن كثيرا من البلدان النامية مثل بنغلاديش تتوافر لديها الخبرة والقدرة على توفير القوات الجيدة التدريب والتجهيز، ولكن نقص تمثيلها في الوظائف القيادية في الميدان وفي إدارة عمليات حفظ السلام يحرم الأمم المتحدة من فرصة للاستفادة من خبرات هذه البلدان. وأضاف أن هذا وضع يتعين علاجه.

٣٦ - السيد سانغسنييت (تايلند): قال إنه ما زال هناك صراع عنيف وتوترات في بعض مناطق العالم. وذكر أن التحديات التي يتعرض لها الأمن وتعرض لها الطموحات المحبطة للشخص العادي قد أثارت مع الأسف شكوكا حول إمكانيات ومدى فعالية فكرة التعددية ومن ثم إمكانيات ومدى فعالية الأمم المتحدة. على أنه أضاف أن ثمة محالا لقيت فيه فكرة التعددية بعض النجاح وهو مجال حفظ السلام كما حدث مثلا في تيمور - ليشتي وسيراليون والبوسنة والهرسك. وأضاف أن من رأي تايلند أنه لا ينبغي أبدا أن تكون عمليات حفظ السلام التي تتولاها الأمم المتحدة بديلا لمبادرات تسوية المنازعات التي تقوم بها الأطراف المعنية كما ينبغي ألا تصبح هذه العمليات سمة

عمليات حفظ السلام بوجه عام. وذكرت أن وفدها يؤيد الجهود المبذولة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة وتعزيز أدائها.

٤٥ - وقالت إن من المسلم به على نحو متزايد أن المنظمات الإقليمية قد تكون هي الأكثر ملاءمة للقيام بدور قيادي في التوصل إلى الحلول. وذكرت أن المصالح المشتركة والتاريخ المشترك والثقافة المشتركة واللغة المشتركة يمكن أن تتضافر لتيسير التوصل إلى اتفاق. على أنها أضافت أن هذه المنظمات قد لا تكون لها الولاية الكافية أو قد لا تتوافر لها الموارد الكافية للقيام بدور حقيقي. وقالت إن وفدها يشجع استمرار التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في تعزيز السلام ويطالب بزيادة الدعم الدولي لهذه الجهود.

٤٦ - وقالت إن من الضروري التخلي عن نهج "فرقة النار" من أجل تعزيز البيئة التي يمكن أن يزدهر فيها السلام. وأضافت أن وفدها يتطلع إلى التعاون مع اللجنة الرابعة ومع اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في البحث عن سبل جديدة لتعزيز السلام والأمن في العالم.

٤٧ - السيد نامبيار (الهند): قال إن وفده ينضم إلى البيان الذي قدمه ممثل جنوب أفريقيا نيابة عن حركة عدم الانحياز. وذكر أن تغير طبيعة عمليات حفظ السلام وزيادة تعقيدها واتساع نطاقها على مدى السنوات العشر الماضية قد أدى إلى تحول هائل، بل إلى نوع من الثورة، في مبادئ هذه العمليات وممارساتها. وأضاف أن عمليات حفظ السلام أصبحت متعددة الأبعاد وأصبحت هناك عمليات متعددة الجنسيات تأذن بها الأمم المتحدة، بل إن هناك بعض العمليات التي تمت خارج نطاق الأمم المتحدة. وقال إن من التطورات الهامة التي حدثت في هذا المجال الاعتماد على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

٤٨ - وذكر أن الهند ظلت على مدى سنوات طويلة تعلن بوضوح أن عبء حفظ السلام ينبغي تقاسمه بالتساوي بين

بالسداد في أقرب وقت ممكن، وقال إنه لهذا السبب يؤيد إنشاء فريق عامل للنظر في هذه المسألة.

٤٠ - وأضاف أن اللجنة الخاصة قدمت اقتراحات قيمة أخرى تستحق النظر فيها. وقال إن هذه الاقتراحات تشمل مشاريع الأثر السريع والمقترحات الخاصة بالألغام، وأن تايلند لديها خبرة بهذه الأنشطة.

٤١ - السيدة مانغراي (غيانا): قالت إنه يتعين العثور على نهج بديلة لتسوية المنازعات تقوم على الالتزام الثابت بالحفاظ على السلم والأمن في العالم. وذكرت أن الهجوم الأخير الذي تعرض له مقر الأمم المتحدة في بغداد لا يجب أن يكون محبطا لهمم الدول الأعضاء بل يجب أن يكون حافزا لها على تحديد جهودها من أجل تعزيز الأمم المتحدة لدى استجابتها للحقائق الاقتصادية والسياسية الجديدة.

٤٢ - وقالت إنه في عالم يفرقه الصراع أصبح حفظ السلام وبناء السلام من المهام ذات الأولوية العاجلة. وذكرت أن نجاح ذلك يتطلب توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة. وأضافت أن التكلفة السنوية لعمليات حفظ السلام، وهي نحو ٢,١٧ بليون دولار، تعتبر ثمنا زهيدا نسبيا إذا ما نظر إليها من منظور مئات البلايين من الدولارات التي تنفق كل عام على الأسلحة.

٤٣ - وقالت إن زيادة الاستثمار في الدبلوماسية الوقائية يمكن أن يحقق عائدات كبيرة. ورددت مقولة كونفوشيوس "إن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة"، وذكرت أن عمليات حفظ السلام هي الآن عمليات أكثر تعقيدا وأن من الممكن أن يطلب إلى الأمم المتحدة المساعدة في إعادة بناء دول بكاملها. وأضافت أن المسؤولية عن المحافظة على الاستقرار في العالم آخذة في الازدياد.

٤٤ - وقالت إن الأمين العام قد أبرز ستة مجالات من مجالات الأولوية ما زالت لها أهميتها الحاسمة بالنسبة لنجاح

٥٢ - وذكر أن وفده سره ما لاحظته من أن نظام المخزون الاحتياطي الاستراتيجي قد بدأ يعمل بشكل كامل. وأضاف أنه مهتم بأن يسمع المزيد من الأمانة العامة عن إمكانية استخدام نسبة من هذا المخزون لمساعدة البلدان المساهمة بقوات في الصعوبات التي تواجهها في الاعتماد على نفسها.

٥٣ - وقال إن الهند ما زالت ترى أن التدريب يمثل مدخلا هاما في عمليات حفظ السلام وتوصي الأمانة العامة بأن تركز على التدريب فيما قبل الوزع بالنسبة لمن يكون وزعهم في مهمة أمرا وشيكا. وأضاف أنه يود، نظرا للتعقيد المتزايد لعمليات حفظ السلام، أن يشدد على أهمية تدريب القيادات العليا بالبعثات. وذكر في هذا الصدد أنه لا يفوته أن ينوه بمركز حفظ السلام التابع للأمم المتحدة في الهند الذي يقدم برنامجا تدريبيًا للبلدان الناشئة المساهمة بقوات.

٥٤ - وقال إن وفده يود أن يسجل تقديره للجهود التي بذلتها الأمانة العامة مؤخرا لتسوية مطالبات البلدان المساهمة بقوات. وإن كان يود أيضا أن يبحث الأمانة العامة على الانتهاء من تسوية المطالبات المتراكمة في أقرب وقت ممكن. وأضاف، نقلا عن تقرير لجنة البرنامج والتنسيق لعام ٢٠٠٣ (A/58/16)، أن الهدف ينبغي أن يكون هو تسديد المستحقات المتعلقة بتكاليف القوات وتكاليف المعدات المملوكة للكتائب خلال أربعة شهور.

٥٥ - السيد فلوح (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده ينضم إلى البيان الذي قدمه ممثل جنوب أفريقيا نيابة عن حركة عدم الانحياز. وذكر أن عمليات حفظ السلام أداة هامة جدا في تحقيق غرض الأمم المتحدة المتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وأضاف أن عمليات حفظ السلام لها دور بالغ الأهمية في تقليل التوترات وفي العمل على تسوية المنازعات، وتوفير الظروف اللازمة لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. وقال إنه ثبت في السنوات

الشمال والجنوب. وقال إن مما يبعث على الرضا أن هذا الرأي قد وجد صدق له في الفقرة ٣٦ من تقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الألفية للأمم المتحدة (A/58/323). وأضاف أن وفده يوافق تماما على أن الاستجابات الجماعية تحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى التعاون على نطاق العالم.

٤٩ - وأضاف أن وفده يوافق تماما على النتائج التي خلص إليها الأمين العام فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى المجتمعات التي مزقتها الحروب في مرحلة تحولها إلى السلام. وقال إنه ينبغي زيادة التنسيق بين مختلف أجزاء الأمانة العامة، وبعثات حفظ السلام، والوكالات المتخصصة، وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل الانتقال السلس إلى التنمية فيما بعد الصراع. وأضاف أن أي انسحاب سريع يمكن أن يهدد المكاسب التي تحققت أمة عملية من عمليات حفظ السلام. وذكر أن التخطيط للانسحاب على مراحل هو شرط لا غنى عنه ويجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من التخطيط لعمليات حفظ السلام.

٥٠ - وقال إن وفده يوافق أيضا على ضرورة التنسيق والتشاور بين الشركاء الداخليين والشركاء الخارجيين من أجل دعم الجوانب المتعلقة بسيادة القانون في عمليات حفظ السلام، كما كانت الحال في ليبيريا. وأعرب عن أمله في أن تكون الدروس المستفادة وأن تكون أفضل الممارسات هاديا لما يضطلع به مستقبلا من مهام حفظ السلام.

٥١ - وقال إن نجاح أو فشل عمليات حفظ السلام يتوقف إلى حد كبير على إجراء مشاورات حقيقية بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. وذكر في هذا الصدد أن وفده يؤيد المقترحات الواردة في الفقرة ٥٢ من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/57/767).

الذي منع زيادة تصعيد الصراع وجنب المنطقة اندلاع العنف.

٥٩ - وذكر أن وفده يكرر التزامه بالمبادئ العامة الخاصة بتنفيذ عمليات حفظ السلام، وأبرز الحاجة إلى اتخاذ خطوات إضافية لتوفير الأمن لأفراد عمليات حفظ السلام. وقال إنه يعلق أهمية كبيرة على التعاون الثلاثي الفعال بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات في تخطيط البعثات وتنظيمها.

٦٠ - السيد بولتازار (موزامبيق): قال إن عمليات حفظ السلام مسألة ملحة جدا بالنسبة لمعظم البلدان النامية، وخاصة بلدان أفريقيا، وهي القارة التي ما زالت تواجه أوضاعا تتطلب العمل في مجال صنع السلام وبناء السلام وحفظ السلام.

٦١ - وقال إن نجاح أية عملية لحفظ السلام تقوم بها الأمم المتحدة يتوقف على التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية ذات الصلة، كما يتوقف على الهيئات الدولية الأخرى، لأن هذا التعاون يمكن أن يعزز قدرة الأمم المتحدة على المحافظة على السلام والأمن الدوليين. وذكر أنه ينبغي أن توجه عناية خاصة إلى الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة بسبب معرفتها بظروف أية حالة معينة من حالات الصراع. وأضاف أن هذه المعرفة يمكن أن تساعد في عملية وضع وتنفيذ أية عمليات محددة من عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة.

٦٢ - ونقل عن السيد يواقيم تشيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق ورئيس الاتحاد الأفريقي، ما ذكره في كلمته أمام الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين من أن شعوب أفريقيا تؤمن اليوم أكثر من أي وقت مضى بقوة إرادتها وتماسكها ووحدتها وتؤمن بالتعلم من خبرات الماضي، حسننها وسيئها، في إعادة السلام والاستقرار وتوفير الثروة

الأخيرة أن عمليات حفظ السلام كانت لها فعاليتها في مناطق مختلفة وانتقلت من الوظيفة التقليدية المتمثلة في رصد اتفاقات وقف إطلاق النار إلى أهداف معقدة ومتعددة الجوانب، من بينها هدف إعادة مؤسسات الحكم. وأضاف أن وفده يحيط علما بنجاح أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في كثير من البلدان، ويعرب عن أمله في أن تمتد عمليات حفظ السلام إلى مناطق الصراع التي تم إهمالها، وخاصة في الصومال.

٥٦ - على أنه ذكر أن عمليات حفظ السلام ليست بديلا عن التسويات السلمية الطويلة الأجل، بل هي تدابير مؤقتة تمنع زيادة التصاعد في الصراع. وقال إن من المهم ألا تتجاوز هذه العمليات الإطار المقرر لولاياتها، وأن تلتزم، متى بدأ تنفيذها، بالمبادئ الأساسية لسيادة الدول ووحدتها أراضيها واستقلالها السياسي. وذكر أن هذه العمليات ينبغي أيضا أن تتم في أطر زمنية محددة.

٥٧ - وأضاف أن عمليات حفظ السلام في الشرق الأوسط التي أذن بها لفترة انتقالية قصيرة قد استمرت لأكثر من ٥٠ عاما، ومع ذلك ما زالت آفاق تحقيق السلام هناك بعيدة، نظرا لأن إسرائيل ترفض بعناد الامتثال لقرارات مجلس الأمن وتواصل سياسة العدوان والتوسع في المستوطنات والانتقام من المدنيين العزل الذين يعيشون تحت نير الاحتلال.

٥٨ - وذكر أن الهجوم الوحشي الذي شنته إسرائيل على الأراضي السورية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ هو مثال آخر لانتهاكها الصارخ لأهم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتهديد لسلام المنطقة وأمنها وللسلام والأمن الدوليين. وأضاف أنه لا يوجد مبرر لهذه الأعمال وأن ضبط النفس الشديد الذي مارسته الجمهورية العربية السورية هو وحده

التوصل إلى حل بشأنها خلال عملية حفظ السلام يتعين أن تتابعها السلطات الجديدة. وقال إن رحيل قوات حفظ السلام ينبغي ألا يترك فراغا في هذه المجالات الحساسة. وأضاف أن تعزيز قيم الديمقراطية وإقامة مجتمع على أساس من سيادة القانون يتطلب أيضا وجود مؤسسات قوية.

٦٥ - وقال إن نجاح عمليات حفظ السلام يتطلب أن توجه إلى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية نفس العناية التي توجه إلى الجوانب السياسية والعسكرية. وذكر أن تجارب عمليات حفظ السلام في الماضي قد أثبتت أن عدم التصدي بشكل كامل لمسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يمكن أن يكون مصدرا لزعزعة الاستقرار. وأضاف أنه يلزم لهذا السبب العمل على تحقيق إعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للجنود المسرحين وللعائدين وللمشردين داخليا. وأضاف أن هذا يتطلب وضع برامج محددة مثل برنامج "الأسلحة مقابل المعازق"، وهو مبادرة قامت بها موزامبيق لتشجيع تسليم الأسلحة طوعا مقابل أدوات الإنتاج. وقال إن من المهم أيضا تعليم المهارات الإنتاجية من خلال برامج التدريب المهني.

٦٦ - واختتم كلمته قائلا إن مفتاح النجاح في أية عملية من عمليات حفظ السلام هو توافر الإرادة السياسية لدى الأطراف المعنية، والربط الكافي بين الجوانب الحيوية لعملية حفظ السلام التي قام بإبراز بعضها. وذكر أن ذلك ثابت بوضوح من تجربة شعب موزامبيق الذي قرر أن يطرح جانبا جميع الخلافات التي فرقت بينه لسنوات طويلة وأن يتجه إلى العمل معا من أجل السلام والاستقرار والتسامح والمصالحة والديمقراطية. وأضاف أن هذه الإرادة السياسية كانت عاملا حاسما في نجاح عملية الأمم المتحدة في موزامبيق.

٦٧ - السيدة ميلر (جامايكا): قالت إن العام الماضي شهد ظهور تحديات مختلفة للحفاظ على السلام الدولي، وأن هذه

والرخاء في جميع أنحاء القارة. وأضاف أن هذا هو السياق الذي حرص فيه الاتحاد الأفريقي على وجود مجلس للسلام والأمن ضمن هيكله يكون هو الجهاز المسؤول عن منع الصراع وإدارته وتسويته، ويستهدف تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل حفظ السلام في أفريقيا.

٦٨ - وقال إن وفده، إذ يسلم بمنجزات بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، يرى أن التعاون الفعال بين جميع أصحاب المصلحة المشاركين في عملية السلام أمر بالغ الأهمية في عمليات حفظ السلام التي تتم في ظروف ما بعد الصراع. وأضاف أن التنسيق الأمثل والحسن التوقيت بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية والبلدان المجاورة والمجتمع المدني والحكومة والمعارضة وسائر الأطراف المعنية هو الذي يحدد نجاح أية عملية من عمليات حفظ السلام، نظرا لأنه يساعد على توفير بيئة تؤدي إلى بناء الثقة المتبادلة. وأيد ما أشار إليه السيد جان - ماري غوينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، من أن ثمة حاجة إلى زيادة تركيز الأمم المتحدة على أفريقيا وعلى قدرات حفظ السلام الأفريقية، وخاصة تقديم المساعدات المالية والدعم للتدريب على نحو أكثر مرونة.

٦٩ - وذكر أن التفكير التقليدي بالنسبة لعمليات حفظ السلام كان يركز بشكل عام على الجوانب العسكرية والسياسية للصراع بدون أن يأخذ في الاعتبار على الوجه الأكمل أثرا من الآثار الرئيسية للصراع وهو إضعاف مؤسسات الحكم، وخاصة المؤسسات المعنية بسيادة القانون. وقال إنه إذا ما أخذت هذه الحقيقة في الاعتبار فإنه يلزم في التخطيط لأية عملية من عمليات حفظ السلام أن تؤخذ في الاعتبار ضرورة تعزيز مؤسسات مثل مؤسسات الشرطة والقضاء والتشريع. وذكر أنه بعد إجراء الانتخابات التي تؤدي إليها عملية حفظ السلام فإن أية مسائل لم يتم

٧٠ - وذكرت أن تعزيز القدرة الأفريقية على حفظ السلام هو جانب هام من جوانب حفظ السلام، وخاصة في السياق الإقليمي. وقالت إن فعالية هذه القدرة تتوقف على استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساعدة في شكل الدعم السوقي والمالي الفعال وفي شكل التدريب. وأضافت أن وفدها يسلم بالخطوات الهامة التي قطعتها المنظمات الإقليمية الأفريقية في حفظ السلام وأنتت في هذا الصدد على المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لجهودها القيادية في كفالة السلام والاستقرار في أفريقيا بما فيها ليبيا.

٧١ - وقالت إن نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم جانب حاسم من جوانب عمليات حفظ السلام المعقدة. وأضافت أن وفدها يوافق تماما على ما قيل من أن نجاح تنفيذ هذا البرنامج يتوقف على التمويل المناسب والمستمر. وقالت إن وفدها يؤيد الخطوات التي يجري اتخاذها للنهوض بمعايير السلوك وبالجهد التي تبذلها الأمانة العامة وكل بعثة من البعثات لمنع حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وأضافت أن وفدها يؤيد الجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام من أجل توحيد المواد التدريبية وتنظيم الدورات التدريبية لجميع فئات الأفراد المشاركين في أية بعثة من البعثات وأنها تتطلع إلى التقرير المفصل المتعلق بهذه المسألة، بما في ذلك النهج المتكامل فيما يتعلق بالتدريب. وأشارت مع الارتياح إلى الجهود التي تبذل لتعزيز وحدة أفضل الممارسات في مجال حفظ السلام، بما في ذلك ما هو مقترح من البدء في إنشاء قاعدة بيانات على الإنترنت والانتهاك قريبا من إعداد دليل حفظ السلام المتعدد الأبعاد.

٧٢ - وقالت إن وفدها يرحب بالجهود الإيجابية التي تبذل لتعميم المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك نشر الأدلة ذات الصلة. وذكرت أنها تتطلع إلى القيام في وقت مبكر بشغل وظيفة مستشار شؤون المرأة بإدارة عمليات حفظ السلام وأبرزت الحاجة إلى عدالة التمثيل

التحديات انعكست في التوسع في العمليات والبعثات التي أذن بها المجتمع الدولي استجابة لحالات الصراع المتزايدة. وذكرت أن عمليات حفظ السلام قد أنجزت بنجاح في بعض المناطق، كما تم تعزيز عملية السلام في مناطق أخرى. على أنها أضافت أن الفترة نفسها قد شهدت ظهور صراعات عنيفة ومهلكة في كثير من الحالات وخاصة في القارة الأفريقية. وقالت إن منع الصراع، وخاصة الصراع المسلح، ينبغي أن يظل جزءا لا يتجزأ من الجهود المبذولة لتعزيز السلام والأمن. وذكرت في هذا الصدد أن وفدها يؤيد قرار الجمعية العامة ٣٣٧/٥٧ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بشأن منع الصراع المسلح.

٦٨ - وقالت إن مسؤولية تسوية المنازعات والبحث عن السلام ما زالت مسؤولية يتحملها المجتمع الدولي كله. وذكرت أن تحقيق عمليات حفظ السلام الفعالة يتطلب استجابة منسقة وفي حينها من جانب المجتمع الدولي في شكل مجموعة واسعة من الشراكات. وأضافت أن الخطوة الأولى في هذه العملية هي وجود ولاية واضحة وواقعية وذات مصداقية لكل عملية من عمليات حفظ السلام. وقالت إن الإجراءات التي يقوم بها المجتمع الدولي ينبغي أن تكون شفافة ومنصفة وجماعية وأن تتوافر لها الموارد البشرية والمالية الكافية.

٦٩ - وأشارت إلى التقدم الذي تم إحرازه في مجالات الأولوية الستة فقالت، فيما يتعلق بالوزع السريع، إن وفدها يرحب بعملية المشاورات الجارية بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. وذكرت أن وفدها يتطلع إلى المناقشات التي ستجرى بشأن عدد من المسائل المتعلقة بالوزع السريع خلال الجلسة التالية للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

ضروري لتسريح ونزع سلاح المقاتلين المنتمين إلى جميع المجموعات المتمردة ولتوصيل المعونة الإنسانية إلى شعب ليبيريا. وأضاف أن مخزون الدفاع الاستراتيجي الذي وضع مقدما في سيراليون كان له دور هام في التعبئة السريعة للبعثة.

٧٦ - وقال إن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ستكون أكبر قوة لحفظ السلام في العالم. وأضاف أنها ستساعد على توفير بيئة يسودها السلام وتستطيع فيها الديمقراطية أن تضرب جذورها. وذكر أنه سيكون هناك أيضا أكثر من ١٠٠٠ من ضباط الشرطة المدنية في ليبيريا. وأضاف أن اتساع نطاق البعثة أمر لازم للتصدي للتحديات الأمنية الخطيرة وغيرها من التحديات التي خلفتها وراءها رئاسة تشارلز تيلور. وقال إن دور زعزعة الاستقرار الذي قامت به ليبيريا في المنطقة في ظل حكم تيلور قد انتهت بوزع البعثة.

٧٧ - وقال إن الولايات المتحدة قد أوفدت ٧٥ من ضباط الشرطة المدنية لتدريب قوة الشرطة الليبرية المؤقتة وتقديم المشورة إليها. وأضاف أن قرار مجلس الأمن ١٥٠٩ (٢٠٠٣) هو أول قرار من القرارات المتعلقة بمسائل حفظ السلام ينص على إحياء السلطة القضائية والنظام الجنائي. وقال إنه يوافق على ما سلم به فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات حفظ السلام من أن الشرطة المدنية وحدها لا تستطيع أن تبني مجتمعا يقوم على سيادة القانون. وأضاف أنه لا بد من التصدي أيضا لأوجه النقص في المحاكم وفي النظام الجنائي. وقال إن هذا يتطلب تقديم المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف.

٧٨ - وقال إنه قبل إيفاد البعثة قدمت الولايات المتحدة ما يقرب من ٢٦ مليون دولار في شكل دعم سوقي ومعدات لقوات بعثة المجموعة الاقتصادية لغرب آسيا في ليبيريا. وأضاف أن من المتوقع أن تقدم الولايات المتحدة ما يقرب من ٨,٥ مليون دولار لكثيئة الشرطة المدنية التابعة للبعثة

الجغرافي وتمثيل الجنسين في الوظائف سواء في المقر أو في البعثات الميدانية. وأضافت أنه ينبغي أن يوفر لجميع حفظة السلام أقصى ما يمكن من الأمن والسلامة، وذلك بوسائل منها تنفيذ الاتفاقات الدولية ذات الصلة وقرار مجلس الأمن ١٥٠٢ (٢٠٠٣). واختتمت كلمتها قائلة إن التقدم في مجال عمليات حفظ السلام ما زال مستمرا وأن هناك استفادة من الخبرة المكتسبة من وزع ومن عمليات كل بعثة من البعثات. وأضافت أن النهج المتبع في حفظ السلام ينبغي أن يظل نهجا ديناميا وقابلا للتكيف، وخاصة بسبب التحديات المعقدة والمتعددة الأبعاد التي تواجه حفظة السلام.

٧٣ - السيد سكوت (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن حزن وفده العميق للحادث المأساوي الذي وقع في بغداد وكان من ضحاياها السيد سيرخيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام، وزملاؤه. وذكر أنه طالما ظل الإرهابيون يبحثون عن الأهداف التي يسهل عليهم مهاجمتها فإن العاملين في الحقل الإنساني سيظلون يتعرضون للخطر على نحو متزايد. وقال إن المهم في هذا الصدد أن تعمل الأمم المتحدة على زيادة إمكانيات حصولها على المعلومات والاستخبارات لمنع هذه الهجمات وتعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة.

٧٤ - وذكر أن الجلسة الحالية تعقد بعد أسبوعين فقط من إنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وأثنى على الدور القيادي الذي تقوم به المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الجهود المبذولة لتحقيق السلام في ليبيريا وعلى المساهمات القيمة التي قدمتها بعثة المجموعة في ليبيريا في اتخاذ الترتيبات اللازمة لقدوم بعثة الأمم المتحدة.

٧٥ - وذكر أن البعثة قد بدأت بداية طيبة بنقل السلطة من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وأضاف أن الحالة الأمنية بدأت تستقر وأن هذا أمر

٨٣ - السيد العتيبي (الكويت): أيد البيان الذي قدمه ممثل جنوب أفريقيا نيابة عن حركة عدم الانحياز. وقال إن وظائف عمليات حفظ السلام قد اتسعت عما كانت عليه في الماضي: فهي تشمل اليوم تقديم المساعدة الإنسانية، ورصد احترام حقوق الإنسان، والحفاظ على القانون والنظام، وبناء هياكل الدولة، والإشراف على الانتخابات. وذكر أن هذه العمليات تعكس التزام الدول الأعضاء بمفهوم الأمن الجماعي.

٨٤ - وقال إن تمكين عمليات حفظ السلام من النهوض بولاياتها على نحو تام يقتضي الأخذ بنهج جديد بالنسبة لعدد من المسائل، من بينها وظائف عمليات حفظ السلام ومهامها؛ والمشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات؛ ودور الأمم المتحدة في الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية؛ ومساهمات الدول الأعضاء في عمليات حفظ السلام؛ وتدريب الموظفين.

٨٥ - وقال إن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، التي تم وزعها إلى الكويت ابتداء من عام ١٩٩١، قد أسهمت في تخفيف حدة التوتر على الحدود واحترام نظام وقف إطلاق النار. وأضاف أنه ابتداء من عام ١٩٩٣ حتى نهاية ولاية البعثة تحملت الكويت أكثر من ثلثي ميزانيتها وعملت على إزالة جميع العقبات التي تواجه أنشطتها مما انعكس في قرار مجلس الأمن. وقال إن وفده يود أن يعرب عن تقديره لجميع الدول التي أرسلت أخصائيين وقوات للمشاركة في البعثة.

٨٦ - وذكر أن وفده على ثقة من أنه بعد الإطاحة بالنظام السابق في العراق سيتغلب العراقيون على ما يواجههم حالياً من صعوبات ويعيدون الأمن والسيادة والاستقرار. وأعرب عن أمله في عودة العلاقات بين العراق والكويت على أساس من مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل.

خلال السنة الأولى من عملها. وأضاف أن بلده سيقوم أيضاً بإيفاد فريق إلى ليبيا ليقوم بوضع برنامج فعال يحول دون انتشار الأسلحة الصغيرة، كما سيقوم بإيفاد خبير في تدمير الأسلحة.

٧٩ - وقال إن بلده، على الرغم من التزاماتها المالية الضخمة فيما يتعلق بإقامة الديمقراطية في أفغانستان والعراق، ما زالت محافظة على التزاماتها بالنسبة لليبيا لأنها تعتقد أن إقامة الديمقراطية في ليبيا ستكون قوة محققة للاستقرار في المنطقة.

٨٠ - وأثنى على أنشطة شعبة الشرطة المدنية، التي بلغت لأول مرة مستوى عدد الوظائف الذي أوصى به الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأضاف أنه ينبغي أن توجه عناية خاصة إلى شعبة الشرطة المدنية أثناء التقييم المستقل الذي سيتم في أواخر عام ٢٠٠٤ للتقدم الذي أحرزته إدارة عمليات حفظ السلام نحو تحقيق التوصيات الواردة بتقرير الإبراهيمي.

٨١ - ورحب بإنشاء وظائف مستشاري شؤون المرأة وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وأشار إلى ما قامت به الولايات المتحدة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، حين كانت لها رئاسة مجلس الأمن، عندما طالبت بعقد جلسة علنية لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٨٢ - واختتم كلمته قائلاً إن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مشكلة صحية كبيرة بالنسبة لحفظ السلام ولل سكان المحليين ويمكن أن تكون لها آثار خطيرة بالنسبة لفعالية أية بعثة. وأضاف أن اللجنة شجعت إدارة عمليات حفظ السلام على وضع سياسة فيما يتعلق بتقديم الاستشارات وإجراء الاختبارات بطريقة سرية وأشار في هذا الصدد إلى ما قامت به الإدارة مؤخراً من توزيع المشروع الأول لهذه السياسة.

اتفاقات مركز القوات. وذكر أن من الواضح أن إثيوبيا لا يمكن أن تسمح بأن يموت من أنقذتهم من الرصاص بسبب الإيدز. على أنه أضاف أن وفده يحيط علما مع الارتياح بأن المفاوضات الطويلة التي جرت بين بعثة الأمم المتحدة في إريتريا وإريتريا قد انتهت إلى نتائج إيجابية حيث أسهمت في وضع إطار للتعاون بين برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز وإدارة عمليات حفظ السلام وإلى إنشاء فرقة عمل مشتركة معنية بالإيدز في إطار البعثة قامت بوضع برنامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

٩١ - وقال إن سلامة موظفي الأمم المتحدة المشتركين في أية عملية من عمليات حفظ السلام وعافيتهم يجب أن تكونا مكفولتين في جميع الأوقات. وذكر أنه لأمر سيء جدا أن تتعرض حياة موظفي الأمم المتحدة للخطر على أيدي الإرهابيين، ولكن المسألة تصبح خطيرة جدا عندما يكون العنف المرتكب ضد حفظة السلام بأيدي العسكريين في البلدان المضيفة. وأضاف أنه يتبين من عدد من تقارير الأمم المتحدة أن عسكريين من إثيوبيا قد عرضوا حياة المدنيين والعسكريين التابعين للأمم المتحدة للخطر، وأن الأمين العام قد قدم إلى مجلس الأمن تقريرا عن ذلك. وأضاف أنه يتعين على المجتمع الدولي ألا يسمح بمثل هذا الخروج على القانون وانعدام المسؤولية.

٩٢ - السيدة دي أرماس (كوبا): قالت إن وفدها يود أن ينضم إلى البيان الذي قدمه ممثل جنوب أفريقيا نيابة عن حركة عدم الانحياز. وذكرت أن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هي وسيلة هامة للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين وأضافت أنه عندما يتم القيام بمثل هذه العمليات يتعين أن يكون هناك احترام كامل لمبادئ القانون الدولي المتعلقة بسيادة الدول ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي وعدم التدخل في

٨٧ - وذكر، أخيرا، أن وفده يود الإعراب عن امتنانه للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لما تبذله من جهود في تحسين عمليات حفظ السلام وتحديثها في جميع المناطق.

٨٨ - السيد تكلي (إريتريا): قال إن وفده يود أن ينضم إلى البيان الذي قدمه ممثل جنوب أفريقيا نيابة عن حركة عدم الانحياز. وأعرب عن تقديره للخطوة النبيلة المعترمة وهي استخدام الآليات الإقليمية في تسوية النزاعات الإقليمية وحفظ السلام على الصعيد الإقليمي وللجهود التي تبذل لتحقيق هذه الغاية. على أنه أضاف أنه ينبغي أن يكون من المفهوم أن التأييد السياسي والمادي من جانب الأمم المتحدة سيكون، في بعض الحالات، أمرا حاسما بالنسبة لنجاح مبادرات السلام الإقليمية. وقال إنه ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلام والأمن الدوليين وأن أية جهود أخرى لا يمكن أن تكون سوى جهود تكميلية.

٨٩ - وذكر أن عمليات حفظ السلام أصبحت أكثر تعقيدا، وأن من المهم لهذا السبب التسليم بضرورة وجود مفهوم أوسع لحفظ السلام وإجراء التعديلات القانونية والتنظيمية والإدارية اللازمة فيما يتم مستقبلا من هذه العمليات.

٩٠ - وقال إن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من المشاكل العالمية العديدة التي يتعين توجيه الاهتمام إليها على سبيل الأولوية، لأنها أصبحت مسألة خطيرة بالنسبة للبلدان الموفدة والبلدان المضيفة على السواء، وبالنسبة للعلاقات بين الأمم المتحدة والبلدان المضيفة. وقال إن إريتريا هي من البلدان التي أعربت عن قلقها الشديد لعدم وجود أحكام تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في

٩٧ - وقالت إن عمليات حفظ السلام في ذاتها لا يمكن اعتبارها وسيلة لتحقيق التسوية النهائية للصراعات، حيث تكمن جذور هذه الصراعات أساساً في المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وأضافت أنه لا سبيل إلى السلام بغير التنمية.

٩٨ - وذكرت، في النهاية، أن الممارسة السلبية التي يلجأ إليها مجلس الأمن عندما يطبق معايير مزدوجة ومعايير تقوم على التمييز قد أدت إلى وجود مناطق متميزة في العالم، ومناطق "منسية"، ومناطق لا يمكن فيها تغيير أي شيء بسبب استخدام حق الاعتراض. وأضافت أنه إلى أن يتغير هذا الوضع سيظل هدف تحقيق السلام الدائم في العالم مجرد يوتوبيا.

٩٩ - السيد كازيخانوف (كازاخستان): قال إن كازاخستان تدين بقوة الهجوم الإرهابي الذي وقع على مقر الأمم المتحدة في العراق في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وذكر أن بلده يؤيد تأييداً ثابتاً جهود الأمم المتحدة لتعزيز قدرتها على حفظ السلام ويؤكد ما يراه من أنه يتعين على المنظمة تعزيز استراتيجياتها الوقائية فيما يتعلق بالوزع ونزع السلاح. وأضاف أن الإنذار المبكر من جانب المنظمة ضروري لمنع اندلاع الصراعات الجديدة وانتشارها. وقال إنه يلزم لتحقيق هذه الغاية إنشاء آلية وقائية شاملة ومناسبة ومواصلة البحث عن سبل للاستجابة الفعالة للصراعات المعقدة الحديثة التي تتطلب في كثير من الأحيان اتخاذ إجراءات لحفظ السلام إلى جانب الإجراءات اللازمة للتنمية.

١٠٠ - وقال إنه في البلدان الخارجة لنوها من صراع أهلي يكون بناء أو إعادة بناء المجتمع المدني التزاماً حاسماً طويل المدى وضرورياً لإقامة الديمقراطية وتعزيزها. وذكر أن المؤسسات والمبادئ الديمقراطية ينبغي أن تكون متغلغلة في مجتمع مدني قادر على الاستمرار الذاتي. وأضاف أنه في

شؤونها الداخلية. وقالت إن المبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام ومنها موافقة البلدان، والحيدة، وعدم استخدام العنف إلا دفاعاً عن النفس، ووضوح الولايات والأهداف والهياكل الإدارية، وضمان التمويل، ينبغي الالتزام بها بكل دقة.

٩٣ - وذكرت أن وفدها يعلق أهمية كبيرة على إعادة تأكيد هذه المبادئ، وخاصة بالنظر إلى ما ظهر من مفاهيم جديدة مثل "التدخل الإنساني" و "ثقافة الحماية" تتعارض في وضوح شديد مع مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وقالت إن هذا لا يعني أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يقف مكتوف اليدين أمام إبادة الأجناس وغيرها من الجرائم. وأضافت أنه يتعين، على العكس من ذلك، أن تتخذ إجراءات حاسمة وعاجلة لتحقيق التسويات العادلة والسلمية لما يظهر من صراعات.

٩٤ - وقالت إن القدرة على اتخاذ التدابير الخاصة بحسم المنازعات لا تقتصر على مجلس الأمن، وذكرت أن الجمعية العامة يتعين عليها أيضاً أن تمارس سلطاتها بمقتضى الميثاق. وقالت إنه لا مكان لسلوك الهيمنة وأن لجميع البلدان الحق في التصويت.

٩٥ - وقالت إن الأمم المتحدة بحاجة إلى آليات ديناميكية تمكنها من المضي، بأسرع ما يمكن، نحو اعتماد قرار بشأن القيام بعمليات حفظ السلام ووزع هذه العمليات في الميدان. وأضافت أنه يتعين في الوقت نفسه احترام شرطي الشفافية المطلقة والالتزام التام بالمبادئ الواردة في المادتين ١٠٠ و ١٠١ من الميثاق.

٩٦ - وقالت إن وفدها يقلقه أيضاً التأخير في تسديد مستحقات البلدان التي تقدم القوات والعتاد. وأضافت أن هذا التأخير يمكن أن يتسبب في صعوبات اقتصادية خطيرة، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية.

١٠٣ - وقال إن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ينبغي التخطيط لها بعناية، مع مراعاة الظروف الخاصة للوضع على الطبيعة والاحتياجات الخاصة للمحاربين وللعنود من الأطفال. وذكر أنه يتعين أيضا توفير التمويل اللازم للتنفيذ. وأضاف أن نزع السلاح نزعاً فعالاً أمر حاسم بالنسبة لنجاح هذه البرامج وتحقيق الاستقرار. وقال إن ما حدث في إقليم كوسوفو وميتوهيجا يؤكد هذا الرأي. وقال إنه جاء بدراسة أجريت مؤخراً بناء على طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه يوجد نحو ٣٣٠.٠٠٠ قطعة سلاح غير مرخص بها هناك. وأضاف أن هذا هو أحد أسباب حالة الأمن غير المستقرة في المنطقة.

١٠٤ - وقال إن تحقيق سيادة القانون أمر بالغ الأهمية لاستمرار السلام والاستقرار. وذكر أنه ينبغي لهذا التركيز بشدة على زيادة تعزيز هذا الجانب من جوانب عمليات حفظ السلام المعقدة. وأضاف أن توصيات فرقة العمل التابعة للجنة التنفيذية المعنية بالسلام والأمن قد حددت مصادر للخبرة داخل الأمم المتحدة وخارجها. وقال إن الخبراء القانونيين يقومون بدور هام في عمليات حفظ السلام، وأن القيام في وقت مبكر بإيفاد العدد الكافي من القضاة والمدعين الدوليين، ومن موظفي المؤسسات الإصلاحية أيضاً، أمر كبير الأهمية بالنسبة لتحقيق سيادة القانون. وأشار مرة أخرى إلى الحالة في كوسوفو وميتوهيجا كمثال لذلك: حيث لا يوجد الآن سوى ١٥ من القضاة الدوليين و ١٠ من المدعين الدوليين، لا يتناولون سوى ٣ في المائة من القضايا الجنائية. وأضاف أن عدم وجود العدد الكافي من القضاة والمدعين الدوليين قد أدى إلى شيوع فكرة إمكانية الإفلات من العقاب بالنسبة لمسائل منها العنف الذي تحفز إليه اعتبارات إثنية والجريمة المنظمة.

١٠٥ - وقال إن التعاون مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن مسألة يتعين الإسراع بها. وذكر أن من

المناطق المعرضة للصراع يكون دور السياسات الخاصة بتعزيز الأمن دوراً هاماً، حيث إن وجود حد أدنى من المعايير في هذا الصدد شرط أساسي للتنمية. وأضاف أن عمليات حفظ السلام لا تؤدي إلى التقدم السياسي فحسب، ولكنها تؤدي أيضاً إلى التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

١٠١ - وذكر أن الأزمات التي وقعت مؤخراً في أنحاء مختلفة من العالم قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أنه يتعين زيادة تعزيز سلطة الأمم المتحدة وزيادة مسؤولية مجلس الأمن في المحافظة على السلام والأمن الدوليين. وأضاف أن وفده يؤكد ما تعترف الأمانة العامة وإدارة عمليات حفظ السلام القيام به من توجيه العناية الواجبة للجهود المبذولة فيما يتعلق بالمشاركة في عمليات حفظ السلام في إطار نظام الترتيبات الاحتياطية. وقال إن كازاخستان قد وقعت مؤخراً على مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة بشأن إسهامها في نظام الأمم المتحدة للأنشطة التحضيرية. وأضاف أن بلده ما زال ملتزماً التزاماً ثابتاً بتعهداته فيما يتعلق بحفظ السلام وما زال يتخذ الخطوات لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام.

١٠٢ - السيد ساهوفيتش (صربيا والجبل الأسود): قال إنه حدثت في السنوات الأخيرة زيادة في عدد عمليات حفظ السلام ذات الولايات المعقدة، ومنها مهام بناء المجتمع وهي مهام صعبة ولها حساسيتها السياسية. وذكر أنه يلزم، لهذا، وضع استراتيجيات شاملة لعمليات حفظ السلام المعقدة. وأضاف أن من رأي وفده أن تكون الأولوية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسيادة القانون، والإصلاح في قطاع الأمن. وقال إن هذه المجالات المتداخلة ذات أهمية حاسمة بالنسبة لإنهاء الصراع وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وذكر أن تطرق عمليات حفظ السلام لهذه المجالات ينبغي أن يستند إلى ولايات واضحة من مجلس الأمن لاستبعاد أي غموض يمكن أن يعصف بمصداقية عمليات حفظ السلام ونجاحها.

١٠٩ - السيد مافرويانيس (قبرص): قال إن وفده ينضم تماما إلى البيان الذي قدمه ممثل إيطاليا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأشار إلى ما جاء بتقرير الأمين العام من أن الجزء الشمالي من قبرص، الذي تحتله القوات التركية، هو الآن أكثر مناطق العالم تسليحا. وذكر أن قيام الدولة المحتلة برفع القيود جزئيا على الحركة عبر المنطقة العازلة قد أثبت أن ما تذهب إليه تركيا والإدارة المحلية من أن الطائفتين لا تستطيعان العيش معا بعيدا تماما عن الحقيقة. وأضاف أن هذا التدبير وإن لم يكن بديلا للتسوية الشاملة لمشكلة قبرص، فإن الانعدام التام للاحتكاك بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك منذ الأخذ بهذا التدبير يثبت أن استمرار المشكلة لكل هذا الوقت الطويل سببه عناد قيادة القبارصة الأتراك والحكومة التركية. وأضاف أن القبارصة اليونانيين، الذين يدركون أهمية تخفيف القيود المفروضة على الحركة في أي جهد ييذل للتقريب بين الطائفتين، قد اقترحوا زيادة عدد نقاط العبور. وأضاف أن هذه المبادرة لم تجد بعد استجابة من قيادة القبارصة الأتراك.

١١٠ - وقال إنه منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تقوم حكومة قبرص بتنفيذ مجموعة من التدابير التي تستهدف النهوض بالأحوال المعيشية للقبارصة الأتراك وإتاحة تمتعهم بكل ما يتمتع به القبارصة الآخرون من فوائد. وقال إن اللجنة الأوروبية قامت أيضا بوضع تدابير تستهدف تحقيق التقدم الاقتصادي بالنسبة لطائفة القبارصة الأتراك. وأضاف أنه في المناخ الإيجابي الذي وفرته هذه التدابير، واتساقا مع موقف القبارصة اليونانيين، أعلن الرئيس بابادوبولوس من منصة الجمعية العامة أن حكومة قبرص، ستبدأ، من طرف واحد وخلال الشهرين التاليين، بإزالة الألغام في المنطقة العازلة بالتعاون مع الأمم المتحدة وبمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي. وذكر أن قبرص ستبدأ أيضا في تدمير عدد كبير من الألغام المضادة للأفراد. وأضاف أن قيادة القبارصة

المهم لتحسين الأداء في عمليات حفظ السلام المعقدة التوسع في الاستخدام الإيجابي لأفضل الممارسات عن طريق التوسع في التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية.

١٠٦ - وقال إنه قد تحقق الكثير فيما يتعلق بتعزيز التعاون بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن، ولكن ما زال هناك الكثير مما تستطيع إدارة عمليات حفظ السلام أن تقوم به لتحسين تدفق المعلومات إلى البلدان المساهمة بقوات. وذكر أن حكومته أكدت في مناسبات عديدة أهمية التعاون بين عملية حفظ السلام والبلد المستضيف لها، لأن هذا التعاون شرط أساسي لنجاح النهوض بولاية هذه العملية. وأضاف أن هذا التعاون ينبغي في جميع الحالات أن يقنن من خلال اتفاقات مركز القوات واتفاقات مركز البعثة. وأضاف أنه ينبغي أيضا زيادة التعاون بين مختلف أجراء منظومة الأمم المتحدة المشاركة في حفظ السلام على مستوى المقر ومستوى الميدان.

١٠٧ - وقال إن مجتمعات ما بعد الصراع مجتمعات شديدة المشاشة، ومن ثم ينبغي ألا تكون النتائج الإيجابية الأولية مبررا لتخفيض الوجود الدولي أو سحب هذا الوجود. وذكر أن الإنهاء التدريجي لأية بعثة ينبغي أن يستند إلى تقييم واقعي لمستوى ما تحقق من استقرار.

١٠٨ - واختتم كلمته بالتأكيد على أن الصرب والجبل الأسود ما زالت ملتزمة بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وأوضح أنها، بالإضافة إلى اشتراكها في بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، اشتركت في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وستشارك في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وأضاف أنها، باعتبارها البلد المضيف بالنسبة لبعثة الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو، ستواصل مساعدة البعثة في النهوض بولايتها.

حفظة السلام فرصاً أوسع للتصرف والمبادرة قد اتسعت. وأضافت أن وفدها يتفق مع الأمين العام في أنه ينبغي لجميع أعضاء المنظمة أن يشاركوا في عمليات حفظ السلام.

١١٤ - وذكرت أن الأحداث المأساوية التي وقعت في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ ووفاة اثنين من المراقبين العسكريين ببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يظهر الحاجة إلى استعراض مسألة حماية أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في عمليات حفظ السلام.

١١٥ - وقالت إن التجربة أثبتت أنه لا مجال لمزيد من الاقتصاد في مسألة معقدة كمسألة منع الصراع وتسوية الأزمات وحفظ السلام وبناء السلام وتعزيز سيادة القانون في مرحلة ما بعد الصراع. وأضافت في هذا الصدد أن وفدها يتفق مع الأمين العام في ضرورة الإرادة السياسية وضرورة وجود مفهوم موحد للمسؤولية في مواجهة الصراعات.

١١٦ - وقالت إن وفدها يرحب بأية مبادرة تستهدف تعزيز قدرة أفريقيا على بناء السلام. وذكرت أن المغرب استجابات، على مدى سنوات عديدة، لنداءات الأمم المتحدة بتقديم المساعدة لعمليات حفظ السلام في القارة الأفريقية، وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وذكرت أن المغرب على استعداد من حيث المبدأ للمشاركة في أنشطة حفظ السلام في ليبيريا، استجابة لنداء موجه من الأمين العام.

١١٧ - وقالت إنه لا يفوتها أن تذكر أنه لن يتسنى الحفاظ على الأمن الدولي بدون أن يؤخذ في الاعتبار التهديد الجديد الذي تتعرض له البشرية كلها وهو أنشطة شبكات الإرهاب الدولية. وأضافت أنه لن يكون هناك غنى عن سعة الخيال والقدرة على الابتكار لوضع التدابير المضادة المناسبة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٠.

الأترك لم تحقق فقط في إبداء مثل هذه الإرادة السياسية ومثل هذه الحكمة، ولكنها راحت تقوم باستفزاز إضافي تمثل في استمرار تقدم مواقع جيش الاحتلال التركي على طول خط وقف إطلاق النار. على أنه أضاف أن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لم تساعد على الإبقاء على الوضع الراهن. وقال إن عدم وجود نتائج ملموسة للمحاولات التي بذلت لتسوية الأزمة توضح مرة أخرى ضرورة تعزيز دور قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وجعل قدرتها على مستوى ولايتها ومسؤولياتها.

١١١ - وقال إنه لو أن استجابة قيادة القبارصة الأترك على الصعيد السياسي كانت على مستوى الرغبة العارمة للقبارصة الأترك أنفسهم في التوصل إلى تسوية لكانت قبرص الآن في طريقها إلى عضوية الاتحاد الأوروبي كبلد متحد.

١١٢ - وذكر أن جمهورية قبرص تساهم بثلاث ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وأن هذه الحقيقة دليل على التزامها باستمرار هذه القوة في العمل دون معوقات طالما لم يتحقق السلام في قبرص. وأضاف أن أية جهود تبذلها قيادة طائفة القبارصة الأترك وحكومة تركيا من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة وللقانون الدولي، بالإضافة إلى المقترحات المتصلة بترع السلاح المقدمة من جمهورية قبرص، سوف تساعد على التئام جراح الماضي، وتحقيق الرخاء المشترك، وإقامة السلام والاستقرار في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

١١٣ - السيدة العلوي (المغرب): قالت إن مفهوم حفظ السلام تغير منذ نهاية الحرب الباردة بما يتناسب ووجود مجموعة مختلفة من الأوضاع، ووجود الصراعات الداخلية التي يتم فيها تدخل أجنبي، والمصادمات التي تقع وتحدث فيها انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان. وذكرت أن آفاق إعطاء